أ.د. ضياء خميس علي
مركز الدراسات الاستراتيجية

أ.م.د. يونس هندي عليوي
مركز الدراسات الاستراتيجية

Prof-Dr : Dyaa k.Ali

Assistant prof – Dr : Younus H. Eleuy

edw.moon57471@uoanbar.edu.iq

dr.younus1971@uoanbar.edu.iq

جامعة الأنبار

البحث ضمن المحور الاستراتيجي

عنوان البحث

(التحديات الاقتصادية وإستراتيجية مواجهة التطرف وتحقيق الاستقرار المجتمعي: محافظة الأنبار انموذج)

ملخص البحث :

تناول البحث إمكانية التنمية الاقتصادية في محافظة الأنبار ، والتركيز على أهم المعوقات التي شكلت تحديات كبيرة أدت إلى خلخلة الاستقرار الاجتماعي ، والتي تسببت بمشاكل خطيرة ساهمت بزعزعة النسيج المجتمعي وبالتالي انعكاس ذلك على القدرة على الصمود والمرونة الاجتماعية .

ثمة علاقة ارتباط جدلية بين الأمن الاقتصادي والأمن المجتمعي ، فقد يتجه المجتمع إلى ممارسة سلوكيات غير متعارف عليها من أجل تأمين قوت يومه له ولأفراد أسرته لذلك تتجه بعض الجهات التي لا تريد استقرارا اجتماعيا لبعض البلدان بأن تقوم بممارسة ضغوطا اقتصادية لتخريج جيل لا يؤمن ببعض الثوابت الوطنية بل ربما يستخدم فيما بعد كقوة تعمل في الجانب السلبي في مجتمعاتها الأصلية وكما يحصل في العراق منذ عام 1991 ولحد الآن ، فهناك صراع سياسي اجتماعي بدوافع اقتصادية أربك المشهد الاجتماعي والتفاعل والانسجام بين أبناء المجتمع الواحد ، وقد توصل البحث إلى قناعة مفادها أنه لن يتحقق الأمن والاستقرار إلا بعدالة توزيع الثروة وتكافؤ الفرص في ظل إدارة عملية وحكم رشيد ، لأن الفقر يعد حجر الزاوية الأساسية في تفاقم الإرهاب .

جاء هذا البحث ليقدم حلولا من الميدان ليتم مواجهتها وفق إستراتيجية علاج من الناحية الاقتصادية وفق رؤية الاعتدال وبناء السلم المجتمعي وتقديمها إلى أصحاب القرار السياسي من أجل إحداث توازن جغرافي بأسس قواعد التنمية المحلية الشاملة ، تكون كفيلة للحد من المشاكل في جال تطبيقها وبما ينعكس على المؤشرات الأمنية واستدامتها .

Research Summary .

The research dealt with the possibility of economic development in Al.Anbar Governorate, and focus on the most important obstacles that posed great challenges that led to the disruption of social stability, and which caused serious problems that contributed to the destabilization of the social fabric and thus reflected on the ability to withstand and social flexibility.

There is a dialectical relationship between economic security and societal security, as society may tend to practice unaccustomed behaviors in order to secure its daily livelihood for itself and its family members. Therefore, some parties that do not want social stability for some countries tend to exercise economic pressure to graduate a generation that does not believe in some national constants. Rather, it may be used later as a force that operates on the negative side in its original societies, and as is happening in Iraq since 1991 until now. There is a political and social conflict with economic motives that have confused the social scene, interaction and harmony among the members of the same society, and the research has reached a conviction that security and stability will not be achieved. Except for the fair distribution of wealth and equal opportunities under practical administration and good governance, because poverty is the cornerstone of the exacerbation of terrorism.

This research came to provide solutions from the field to be confronted according to a treatment strategy from an economic point of view in accordance with the vision of moderation and building societal peace and presenting it to the political decision-makers in order to create a geographical balance based on the foundations of the rules of comprehensive local development, which is sufficient to reduce the problems in terms of its application and what is reflected in the security indicators and its sustainability.

تناول البحث ثلاث جوانب أساسية هي :

1 – واقع حال الإمكانات الاقتصادية المتاحة في محافظة الأنبار وفق القطاعات .

2 – المعوقات الاقتصادية التي تؤثر على الاستقرار المجتمعي في محافظة الأنبار .

3 – إستراتيجية المعالجة الاقتصادية التي تساهم باستقرار الوضع الاجتماعي .

المقدمة: إن العامل الاقتصادي من أهم الدوافع متعددة التأثيرات في الدولة, التي يعاني منها المجتمع في تنامي مشكلات انهيار الاستقرار المجتمعي, وتفاقم ظاهرة البطالة وزيادة حدة

الفقر,المكونةسببا في انخراط ضحاياها داخل المجتمع, نتيجة للظروف التي يعيشها والتخبط السياسي وسوء الإدارة, التي تعصف بالوضع الراهن,وتجعل من السهل للأجندات الأجنبيةاختراقها, والعبث بمقدراتها الداخلية التي تنعكس على قيم التربية الإسلامية, وتصيب سلوكيات الأفرادباضطراب يؤدي إلى اكتساح الظواهر السلبية في المجتمع, لإنتاج حالة من انعدام التجانس الذي يضعف الانتماء والولاء الوطني,التي تسعىلتحقيقهويعمل على إرهاق الاقتصاد المنشود عبر مؤسساته, من خلال ظهور معوقات بوجه عمليات التنمية المستدامة, التي أصبح حلها يصعب يوما بعد آخر,مماشكل عبئاً ثقيلاً ألقى بظلاله على كاهل الدولة, التي تضطلع بمسؤولياتهاالاقتصادية والاجتماعية و الأمنية,عبرسنين طويلة تحث المواطنين على احترام المنجزات الحضارية والمحافظة على استقرارها وازدهارها.

المشكلة:تمثلت باختلال في النظام الاقتصاديفي الأنبارأدىإلى ظهور عدم الاستقرار المجتمعي ,كأحد إفرازاتالجوانب السلبية, مما أدتإلى تبني سلوكيات سلبية تمارس أقسىأساليب التطرف والنفور,,الذيتعاني منها الكثير من الأسرفي المجتمع .

الفرضية:فشل مؤسسات البناء الاقتصادية في محافظة الأنبار, على تقديم خدمات و فرص عمل للمواطنين,نتيجة لعدة معوقات حرمتهم من بلوغ حاجاتهم المادية والمعنوية , تمثلت باستشراء الفقر والبطالة والعوامل الأخرى التي تزعزع الاستقرار في المجتمع.

الهدف:تسليط الضوء الإمكانات الاقتصادية وتحدياتها, بغية إيجاد معالجات تضمن تحقيق الاستقرار المجتمعي من ناحية , ومن ناحية أخرى تسعى إلىتنمية حضرية مستدامة في المحافظة, بشكل يراعي الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والبيئية لسكانها , للارتقاء الهادف للاعتدال وبناء السلام في المجتمع .

الأهمية:الحفاظ على ديمومة العناصر المادية والبشرية بما يضمن الإصلاح الاقتصادي الذي يحقق الاستقرار المجتمعي الذي يوفر بيئة آمنة لجذب الاستثمار الأجنبي للنهوض بتنميةمستدامة ومتكاملة, تتكافأ فيهافرص الحصول على العملوالخدمات في عموم المحافظة , وتنطلق من رسالة مفادها تحقيق التوازن التنموي والمكاني للاستثمار الأمثل للموارد,بما يتناسب والحاجات والإمكانات والميزات النسبية في محافظة الأنبار,بما يسهم في تطبيق التنمية المكانية المنشودة.

هيكلية البحث:تضمنت ثلاث جوانب رئيسية تناولها البحث وهي:

1- واقع حال الإمكانات الاقتصادية المتاحة في محافظة الأنباروفقالقطاعات .

2- المعوقات الاقتصادية التي تؤثر على الاستقرار المجتمعي في محافظة الأنبار.

3- إستراتيجية المعالجة الاقتصادية التي تسهم باستقرار الوضع الاجتماعي .

محافظة الأنبار :

تشغل محافظة الأنبار موقعا جغرافيا متميزا يقع ضمن النطاق الغربي الأوسطمن العراق المحصورة بين الإحداثيات الفلكية ْ39 - ْ44 خط طول شرقاً و ْ31- ◦35 دائرة عرض شمالاً , وتشغل محافظة الأنبار مساحة (138288) كم^2, بنسبة 31.85% من مجموع مساحة العراق البالغة (434128) كم^2 , وتحدها من الشرق كل من محافظات بغداد، بابل، كربلاء، ومن الشمال محافظتي نينوى وصلاح الدين، ومن الغرب والشمال الغربي المملكة الأردنية الهاشمية، والجمهورية العربية السورية ، ومن الجنوب والجنوب الغربي، محافظة النجف والمملكة العربية السعودية ، كما مبين في خريطة (1), بسكان بلغ عدده حوالي (1865818) (وزارة التخطيط العراقية ، المجموعة الإحصائية السنوية ، 2021: 34) نسمة لعام 2020حسب الوحدات الإدارية وهي تتألف من عشرة أقضية رئيسية, بنسبة نمو عالي زاد من اتساعالفجوة التي أرهقت الاقتصاد الوطني في ميزانيتها, وتراجعت قدرتها على توفير الخدمات المطلوبة للسكان ، التي أدتإلى ظهور مشاكل عملت على اختلال الوضع الاجتماعي,خاصة بعد 2003حيث ضعفت سيطرة الدولة على المواطنين. ،لانشغالها بمكافحة الإرهاب , فضلا عن تعرضها لضغوط الفاسدين والطامعين بالثروة , مما ولد عدم اهتمام الحكومة الجديبوضع الحلول من قبل إدارة المحافظة.

خريطة (1) موقع محافظة الأنبار

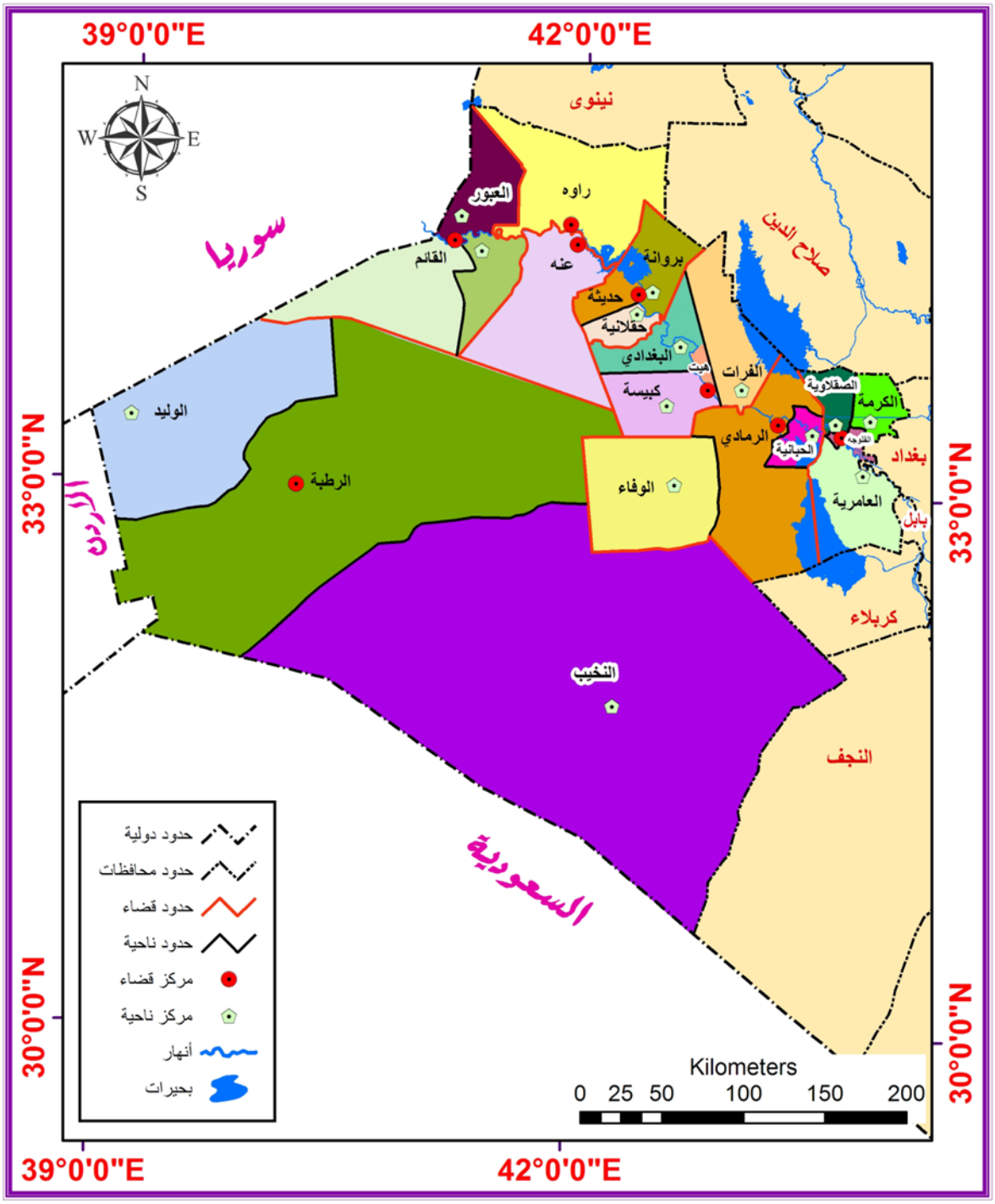

المصدر : جمهورية العراق ، وزارة الري ، الهيئة العامة للمساحة ، خريطة العراق الإدارية ، مقياس 1: 500000 ، لسنة 2010 .

أولا: الإمكانيات الاقتصادية

يعتمد اقتصاد الأنبار أساسا على عدد من القطاعاتالتي تسهم بمصدر الدخل للسكان الرئيسيفضلا عن المؤسسات العسكريةوهي كالآتي:

- **القطاع الزراعي**

يتسم الواقع الزراعيمحافظة الأنبار الذي يتميز بتربه خصبة تمتد على طول نهر الفرات , حيث يبلغ إجمالي المساحات الصالحة للزراعة في عموم المحافظة (11,459,000) دونم أي ما يعادل (20,4) % من عموم مساحة المحافظة, في عام (2021) فقد بلغت المساحة المزروعة (472,857) دونم مستقل في الزراعة أي بنسبة (4,1%), وبإنتاجية بلغت (952,909) طن,مما يؤشر إلى تدني استغلال الأراضي الصالحة للزراعة في عموم المحافظة , لاحظ جدول (1) وشكل (1).

جدول (1) المساحات والمزروعة وإنتاجيتها بالطن في محافظة الأنبار عام 2021

ت	المحصول	المساحاتالمزروعة	%	الإنتاج بالطن	%
1	الحبوب	267,642	56,6	197,507	20,7
2	الخضر	144,076	30,4	527,428	55,4
3	الأعلاف	35,944	7,6	167,507	17,6
4	الفاكهة	25,195	5,3	60,467	6,3
المجموع		472,857	100	952909	100

المصدر: الجمهورية العراقية, وزارة الزراعة, مديرية زراعة الأنبار, شعبة الإحصاءات, بيانات غ.م , 2021.

شكل (1) نسب المساحات والمزروعة وإنتاجيتها بالطن في محافظة الأنبار 2021

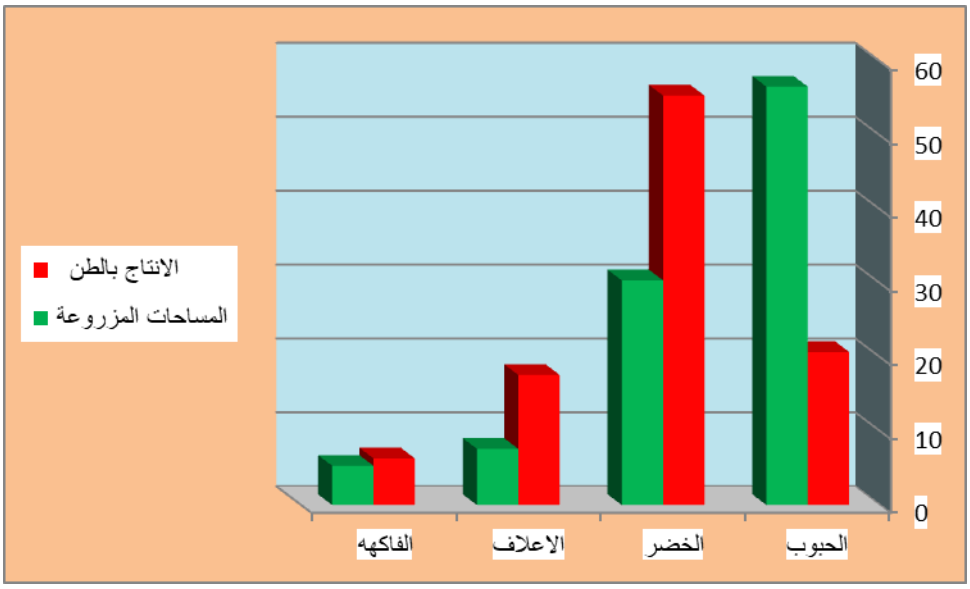

المصدر: جدول رقم (1)

- **الموارد المائية :**

تلعب الموارد المائية بمختلف أشكالها دورا مهما في شؤون الحياة عامة وقيام الزراعة على وجه التحديد وخصوصا في المناخ الجافة ,وكمية المورد المائي تتناسب طرديا مع استغلال الأرضإن توفرت الإمكانات الزراعية الأخرى من مناخ وتربة , إن محافظة الأنبار لا يختلف حالها عن عموم البلاد في تركز الإنتاج الزراعي على جانبي نهر الفرات الذي يعد المصدرالرئيسي المعتمد عليه في إرواءالأراضي الزراعية , وتتمثل الموارد المائية في المحافظة بما يأتي:.

المياه السطحية : وهي من أهم موارد المحافظة المائية والمتمثلة بمياه نهر الفرات والروافد والوديان والقنوات والمسطحات المائية مثل بحيرة القادسية والحبانية والرزازة والثرثار, و يعول على نهر الفرات ابتداء من دخوله الأراضي العراقية وصولا إلى حدود مدينة الفلوجة بمعدل تصريف حوالي (500م^3/ث) في قيام الزراعة الكثيفة والواسعة في محافظة الأنبار كونه يوفر الحصة المائية لأغلب الأراضي الزراعية بمساحة تزيد عن (3000000) دونم , تروى بواسطة المضخات .

المياه الجوفية: تشير الدراسات إلىأن المياه المتجددة في المحافظة, تقدر بما يقارب (2,3) مليار م^3 سنويا , إذأن للصحراء خزين جوفي ثابت ومهم يقدر ب(200) مليار م^3 صالحة للزراعة, يمكن

استثمار جزء منه على سبيل المغادرة وفق أسلوب محسوب لإدارة المياه ,وان الاستغلال الحالي لهذه المياه لا يتجاوز (11%) لذا يمكن القول بان هناك آفاق واسعة لاستثمار الكمية المتبقية , وهي ذات نوعية جيدة وعذبة وتقل فيها نسبة الملوحة.

مياه الأمطار: تعد الأمطار من المصادر الرئيسية لتوفير المياه , إلاإنها في الأراضي الصحراوية في غرب الأنبار تعد غير المضمونة والتي يبلغ معدل سقوطها (10–17) ملم , فضلا عن حالات التفاوت من سنة إلىأخرى , لذلك لابد من الاحتفاظ بها , وعلية تم إقامة (13) سد على الوديان الكبيرة في مناطق متعددة لحصاد المياه , بلغت طاقتها للخزنأكثر من (72350) م^3 (مديرية الموارد المائية في محافظة الأنبار، تقرير لسنة 2020: 105–111) .

- **الإمكانيات الصناعية :**

اظهر المسح الجيولوجي لتوزيع المعادن في محافظة الأنبار,إن هناك مخزون كبير من المعادن يتوزع في ارض وترب المحافظة, وبكميات مختلفة تتناسب مع سمك طبقات وأعماق تلك الترب, تبعا لنوع المعدن ومنطقة تواجده فيها, مما يجعل مناطق المحافظة عرضة لإقامة صناعات ذات قيمة عالية, تشكل أقطاب نمو أساسية للتنمية, يكون لها القدرة على تشغيل أعداد كبيرة من القوى العاملة , بل وتعيد ترتيب الموارد البشرية الموجودة في المحافظة , ولكن يبقى السؤال الذي يلقيه المخطط في المحافظة, هو كيف يمكن ان تتم عمليات التوقيع المكاني لهذه الصناعات , وهذا ما يدفع إلى القيام بتحليل مسبق لمقومات التنمية الصناعية , لاسيما المواد الأولية.

المعادن والخامات : تتميز محافظة الأنبار عن محافظات العراق بتركز كثير من الخامات, مثل الفوسفات , الكاؤولين , رمل الزجاج , وحوالي 98% من الاحتياطي المحسوب لخامات الحديد , فضلا عن كونه اكبر احتياطي من أطيانالاسمنت وحجر الكلس لصناعة الاسمنت, والصناعات الكيمياوية وحوالي نصف الاحتياطات الصناعية من الدولومايت, وثاني اكبر احتياطي من الجبس ,فضلا عن الاحتياط الهائل للغاز, علماأن جميع الخامات المعدنية والمواد الأولية الموجودة في مناطق الصحراء الغربية, تكونت على سطح الأرض ولا توجد أي خامات متكونة في باطن الأرض , ويقصد بالخامات المتكونة على سطح الأرضبأنها تكونت بفعل عمليات جيولوجية, جرت على سطح الأرض في ظروف ترسيب بحرية ,نهرية ,قارية او تحت عمليات التجوية الكيميائية أو

الميكانيكية ومحافظة الأنبار غنية بالكثير منها , ويتضح من خلالالخريطة (2)أهميتها الاقتصادية والجدول رقم (2) يبين أهم هذه المعادن والخامات وأماكن تواجدها واستخداماتها الصناعية.

خريطة (1) المعادن والخامات في محافظة الأنبار

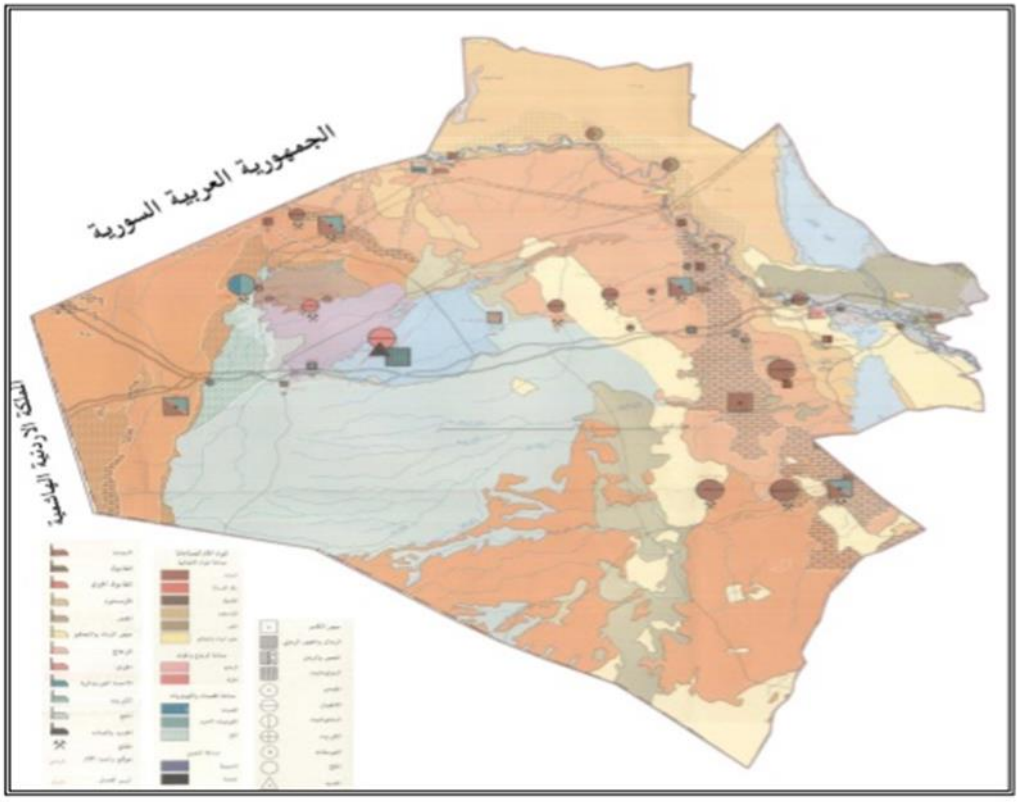

جمهورية العراق ,وزارة الصناعة والمعادن ,الشركة العامة للمسح الجيولوجي , , بيانات غير منشورة , 2018.

جدول (2) المعادن والخامات في محافظة الأنبار واستخداماتها الصناعية

ت	المعادن والخامات	استخداماته الصناعية	ت	المعادن والخامات	استخداماته الصناعية
1	حجر الكلس	الاسمنت والزجاج والموزاييك	11	البورسيلينات	الفلاتر, العصارات الغذائية

2	الكوارتزايت	السليكون الحديدي والبطانة الحمضية	12	الاتابلغايت	تصفية الزيوت النباتية وحفر الآبار
3	الحصى والرمال	الخرسانة والثرمستون	13	الرمال الثقيلة	منشئات وزارة الصناعة
4	الهيدروكربونات	الطاقة والكيمياويات	14	الدولومايت	الطابوق الناري
5	الأطيان الحديثة	الاسمنت	15	الفوسفات	الأسمدة الزراعية
6	الكاؤولين	السيراميك ,الورق, العوازل الكهربائية	16	الجبس	الجص والبورك
7	البنتونايت	الكريت الزراعي, سباكة القوالب,	17	الملح	الغذائية والكيمياويات
8	الفلنت	الاسمنتالأبيض, الشب, الحراريات	18	الحديد الرسوبي	الاسمنت المقاوم
9	البوكسايت	الحراريات , الشب	19	رمل الزجاج	الزجاج والسيراميك والكريستال الاسمنتالأبيض وقوالب السباكة والطابوق الناري
10	أطيانالباليغورسكايت	حفر الآبار النفطية وتنقية منتجاتها			

المصدر : جمهورية العراق, وزارة الصناعة والمعادن,هيأة المسح الجيولوجي, بيانات غ.م ,2018.

- **المنافذ الحدودية :**

تمتلك محافظة الأنبار موقعا استراتيجيا بمنافذ حدودية متعددةمع ثلاث دول عربية في المنطقة, لذلك يتطلب إيجاد مناطق حرة تتوفر فيها الأنشطة التجارية والخدمية, الأمر الذي يمكنها من إتاحة أهم الفرص الاستثمارية في هذا القطاع,والتيتتمثل بإنشاء مجمعات إدارية و خدمية و تبادل تجاري مما تسهم بتشغيل الأيدي العاملة وامتصاص البطالة في المجتمع , فضلا عن تطوير المنافذ الحدودية في طريبيل , الوليد ,القائم ,عرعر وذلك لما تخلق من الوفورات المالية التي تنعش الاقتصاد .

- **إمكانات الطاقة :**

تمتلك محافظة الأنبار كميات كبيرة من احتياطيات الغاز المتمثلة بحقل عكاز في مدينة القائم فضلا عن الخط الاستراتيجي الناقل لنفط الخام الذي يمر بأراضيها, ليتم تصديره الى موانئ البحر

المتوسط, والذي يغذيمجمع عكاشات ومعمل الاسمنت, كما يقوم بربط خط النقل الغازي الجنوبي مع خط النقل الشمالي عند منطقة (تيوان) ليعبر إلىالأراضي السورية,مما يتيح إمكانيةإنشاء مصفى نفطي في محافظة الأنبار لتحويل النفط الخام الى مشتقاته النفطية في منطقة حديثة قرب المصفى القديم بطاقة إنتاجية تتراوح (70–100) ألف برميل /يوم و تكون مواصفات المنتج (بنزين , كاز , نفط ابيض , دهون وشحوم صناعية)لمايتميز الموقع بطبيعة الأرض المنبسطة و وجود الخطوط الناقلة للنفط الخام من بيجي الى حديثة كذلك تتوفر الخدمات الساندة مثل الطرق , المياه , الكهرباء وسكة الحديد (بتال ، هندي ، 2019 : 15) .

- **قطاع السياحة :**

تمتاز محافظة الأنبار بتوفر مقومات السياحة فيها لوجود نهر الفراتوالمساحات المائية مثل بحيرة الحبانية , بحيرة الثرثار والرزازة ,بحيرة سد حديثة فضلا عن وجود منابع المياه المعدنية المصاحبة للغازات التي تستخدم في علاج الأمراض الجلدية مثل مدينة كبيسة فضلا عنالإرث الحضاري والأثري والدينيوالمناظر الخلابة في المحافظة وإمكانية استغلالها في التنمية السياحية من خلال خلق متنفسات سياحية على امتداده ابتداءمن أعالي نهر الفرات وصولا إلى مدينة الفلوجة (تقرير تطوعي للتنمية لسنة ، 2020 : 57) .

ثانيا: المعوقات الاقتصادية :

بالرغم من الإمكانات الهائلة إلاإن هناك مجموعة من العوامل الاقتصادية, التي تؤدي إلىإرباك الوضع في المجتمع , فضلا عن الأسباب,الأخرى التي تعد من أهم التحديات, التي تواجهانعدام استقرار المجتمع الذي يبتغي التنمية الاقتصادية الشاملة, كون دور هذه العوامل مهمة في توجيه سلوك المجتمعات البشرية لحاجتها الاقتصادية , التي لا يشبعها أي بديل في إحداث التماسك والترابط في نمو العلاقات الاجتماعية, على عكس الإخفاق الاقتصادي المؤدي حتما إلى تدمير الحضارة وأسس البناء الاجتماعي, مولدا بذلك السلوك العدائي والعنف , وتتوزع العوامل الاقتصادية المؤثرة في تنامي عدم الاستقرار في مجتمع الأنبارإلى نوعين من العوامل (الشهراني ، 2014 : 31 – 62) والتي تتمثل بالاتي:

1– العوامل الداخلية :

تكمن في المشاكل الرئيسية التي يفرزها المجتمع , من خلال تسليط الضوء على أهم المعوقات الاقتصادية ونسبها, التي أدتإلى عدم الاستقرار المجتمعي من قبل وجهة نظر سكان مدن المحافظة, لبيان تأثيرها وفقا لاستمارات الاستبيان بواقع (400) استمارة, وزعت على شريحة من طلبه الجامعة, استرجع منها(341) استمارة , حيث جمعت تلك البيانات وتم تفريغها وتمثيلها بالأشكال التالية لغرض تحليلها على النحو الآتي:

الشكل (2) نسب العوامل الاقتصادية التي تمثل تحديا للاستقرار المجتمعي في محافظة الانبار

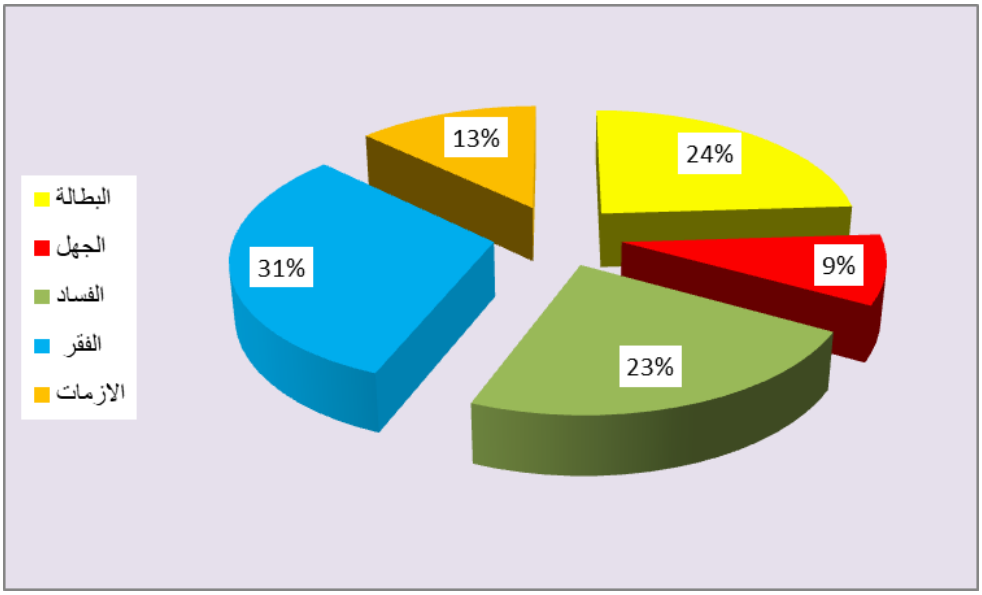

المصدر: ملحق استمارة الاستبانة.

- **التخلف**(Backwardness) : وهو الصورة الرئيسة الناجمة عن السياسات الاقتصادية غير المتلائمة مع الواقع الاجتماعي لمجتمع الأنبار, بحيث تخلق فجوة تتسع تدريجيا بين الفقراء والأغنياء وبين المتعلمين وغير المتعلمين وبين ذوي المصالح الاقتصادية الواسعة وبين فئات اقتصادية مهمشة , وقد مثلت من خلال الشكل (2) أدنى نسبةمقدارها (9%) من مجموع العوامل الاقتصادية التي تمثل تحديا للاستقرار المجتمعي في محافظة الأنبار ,باختصار من يملك ويحاول زيادة هذه الملكية بأي صورة كانت حتى وإن أدى ذلك إلىإفقار وتهميش شرائح واسعة من المجتمع وبين من لا يملك ومن هو مستعد للتضحية بحياته في سبيل تحقيق مكانة أو التخلص من واقع الحياة خاصة بين فئات الشباب (الهيتي، 2020 : 64) .

- **البطالة**(Unemployment):إن انتشار البطالة بصورة واسعة بين الشباب خاصة سواء كانت بطالة حقيقية أم بطالة مقنعة , فأنها تولد شعورا بالعجز واليأس من ناحية, وشعورهم بالإحباط من ناحية أخرى,إلى جانب شعور هؤلاء الشباب المرتبط بواقع الحياة المرير,وقد شكلت من خلال الشكل (2) نسبةمقدارها (24%) من مجموع العوامل الاقتصادية التي تمثل تحديا للاستقرار المجتمعي في محافظة الأنبار,قد يكونون أغنياء بذاتهم ولكنهم انطلاقا من الإحساس بالتهميش والدونية من قبل الدولة , مما يخلق حالة من الغضب والنقمة لدى فئة معينة تجاه فئات أخرى ورد فعل متطرف مصحوب بالأعمالالإرهابيةكون ليس لديهمما يغيروهأو يحافظوا علية بالاستمرار بالحياة , فالشباب الذي لايجد له فرصة عمل يكون هدفا سهلا لمختلف الاتجاهات المتطرفة دينيا أو سياسيا أو عصابات النصب والاحتيال والسطو المسلحالتي تفاقمت أكثر بعد الأحداث الأمنية الأخيرة , إذ فقد الكثير من أهل المحافظة فرص عملهم ومهنهم تحت ركام العمليات العسكرية وعمليات تحرير مدن المحافظة.
- **الفقر**: (poverty):إن وجود خلل في العدالة الاجتماعية , قد تفرز قدرا متعاظما من الظلم والتضجر الاجتماعي والحرمان النسبي لدى قطاعات متزايدة من السكان, نتيجة غلاء الأسعار والمعيشة الذي يفرض نوعا من الصراع الاجتماعي, إذ شكلت من خلال الشكل (2) أعلى نسبةمقدارها (31%) من مجموع العوامل الاقتصادية التي تمثل تحديا للاستقرار المجتمعي في محافظة الأنبار,بسبب الحرمان الناجم من الفقر والافتقار على المستوى الفردي , وذلك لان فعل الأفراد القائمين بالسلوكيات السيئة (الإجراميةأوالإرهابية),في الواقع مترابط مع جهات أو جماعات مستعدة لتقديم أموال كبيرة لقاء أعمال صغيرة, يستشعر معها الشباب أنهم يقومون بعمل ما, وان كان ذا طابع عنيف أو دموي ولكنه بالنسبة إليهم عمل هادف يستحق الجهد المبذول فيه.
- **الفساد الإداري** : (corruption): وهو حالات الكسب الغير مشروع في التعاملات التي تتم بشكل غير قانوني نتيجة تمرير الصفقات أو البضائع الفاسدة بجهود أشخاص ذوي نفوذ في الدولة , وظاهرة الرشوة وعدم متابعة أكلة المال العام من الموظفين مهما كانت مرتباتهم الثقافية ووزنهم الاجتماعي والقبلي (وغياب من أين لك هذا) حيث غالبا ما يستغني العامل أو الشباب أو حتى الفتاة في غمضة عين دون أن يسال أو تسال من أين لك هذا

,إن مثل هذه الممارسات تولد لدى الشباب أو الناس المحرومين سلوكا عدوانيا عنيفا من الكبت سرعان ما ينخرط بعمل عدواني منظم يستهدف الأشخاص والمؤسسات أو الدولة مما يؤدي إلى تدهور البنية الاقتصاديةوالاجتماعية للدولة, إذ شكلت نسبةمقدارها (23%) من مجموع العوامل الاقتصادية من خلال الشكل (2) التي تمثل تحديا للاستقرار المجتمعي في محافظة الأنبار,وهنا يتخذ عدم الاستقرار صورا عديدة منها (حالات السرقة والابتزاز والتسول وانتشار المخدرات والإرهاب) المصحوبة بالأعمال الإجرامية في المجتمع .

- **الأزمات:** (crises): تعد الأحداث المفاجئة كالحروب والأزماتأحد الأسباب التي تعيق الإمكانات الاقتصادية بنسبة , من مجموع العوامل, لاسيما تلك الأزمات التي مرت بها بعد 2003, وخاصة أزمة سيطرة العصابات المسلحة على محافظة الأنبار, التي عطلت كل المقدرات الاقتصادية , وأدىإلى عدم الاستقرار من خلال تدمير الممتلكات الاقتصادية ونزوح السكان,مماعصف بأصحاب الدخل المحدود التي رافقها انخفاض في معدلات الإنتاج,الأمر الذي ينتج عنه تدهور في عملية التوازن الاجتماعي بين طبقات المجتمع (بلاكورد ، 2009 : 32) ,إذ شكلت نسبةمقدارها (13%) من مجموع العوامل الاقتصادية من خلال الشكل (2) التي تمثل تحديا للاستقرار المجتمعي في محافظة الأنبار.

وهذه المعادلة لاتلغي دور العوامل الخارجية المسببة لتلك الظواهر, على العكس يمكن أن تساعد على تغذيتها وبالشكل الذي يقودها إلى صراع اجتماعي مستمر يوسع فجوة عدم الاستقرار في المجتمع.

2- العوامل الخارجية :

ترتبط البيئة الخارجية بالسياسات والقوى التي تمارس بشكل مباشر أو غير مباشر ضغوطا على الدولة لإرغامها على إتباع نهج أو سياستها و مما يولد حالة من العدائية والصراع لدى طبقات واسعة يمكن أن تستغل في تأجيج الصراعات الداخلية , وهذه لاتقل أهمية عن العوامل الداخلية كونها تؤشر مخرجات فعل إشاعة روح الخوف والتهديد في شريحة المجتمع بقصد تحقيق أهداف معينة قد تكون سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية (Ethan, 2009 : p67)... الخ .

ووفقا إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1972التي شخصت الدوافع والأسباب التي تقف وراء ظاهرة عدم الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي وكالاتي:

- استمرار وجود نظام اقتصادي دولي جائر يمكن أن يقود إلى خلق حالة من الغضب والعداء المستمر .
- الاستغلال الأجنبي للموارد الطبيعية والذي يمكن أن ينتج بفعل ظاهرة التبعية.
- تدمير البنى التحتية لدى بعض البلدان من الهياكل الاقتصادية
- الظلم والاستغلال السياسي والاقتصادي والاجتماعي .
- الجوع والفقر والشقاء وخيبة الأملأوالإحباط.
- العولمة وهيمنة الدول الكبرى على الاقتصاد العالمي.

إن هذه العوامل مجتمعة تشكل محور أسباب انتشار ظاهرة عدم الاستقرار عالميا , ومن الطبيعي بحث وتفحص عوامل أخرى تقف وراء هذه الظاهرة , أبرزها حالات التنافس والصراع الذي تشهده الساحة السياسية الدولية , فقد أكدتالأحداثإن التطور غير متكافئ بين الدول المتقدمة والدول التي تسعى إلى النمو وما تمثله ظاهرة التبعية المتسمة بسيطرة الدول المتقدمة وانتشار الأنماطوالأساليب المتعددة للجريمة المنظمة والتي تعتبر نتيجة تمرد على الواقع المعاش باتساع تلك الهوة بين العالم الساعي إلى التطور , أدتإلى بروز أساليب متعددة لارتكاب أعمالإرهابية تعبر عن حالة الرفض للتبعية والاستعمار والاستغلال على المستوى الدولي, يضاف إلى تلك العوامل الخارجية المتمثلة بسياسات الدول المتقدمة, السياسات المتبعة من قبل المؤسسات المالية الدولية , وبالذات صندوق النقد والبنك الدوليين عبر برامجها , المتمثلة بالإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي المشروط بإتباع سياسات معينة من قبل الدول المطبقة لتلك البرامج, إذإن تطبيق هذه البلدان لتلك البرامج قد أدىإلى سوء توزيع الدخل وتدهور القدرة الشرائية واتساع رقعة الفقر والتهميش , فضلا عن تجلي انتهاكات الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في النمو الكبير الذي حدث في أرقام البطالة إلى جانب تخلي الدولة عن الالتزام بتعيين خريجي المعاهد والكليات , التي تولد معها ارتفاع في معدلات الجريمة والإرهاب , وذلك بازدياد فترة بطالة الفرد التي تزيد من احتمال انجرافه بسبب تردي أحواله النفسية والاجتماعية والاقتصادية.

يضاف إلى ذلك انه يتجلى بصورته الاقتصادية مجموعات متعددة تدير مختلف العمليات الإرهابية, وهدفها اقتصادي بحت بالدرجة الأساس , ومنها ما يتمثل بعصابات تجار المخدرات إلى جانب عصابات الجرائم الاقتصادية الكبرى المتمثلة بغسيل الأموال العالمية التي تمارس إرهابا اقتصاديا ضخما

ومن خلال ذلك يمكن فهم ظاهرة تزعزع عدم الاستقرار في المجمع التي تنطوي على أي فعل خطير من أفعال العنف أو التهديد بارتكابه من قبل شخص ما أو بالاشتراك مع آخرين ضد أفراد من المجتمع بقصد التخويف متسببا بإلحاقأضرار بهم أو شل أنشطتهم الاقتصادية.

ثالثا: إستراتيجية المعالجة :

الاستراتيجية هي خطة عمل لمواجهة الحالة لأحداث تغيرات مرتقبة تتلاءم مع مقدراتها المادية وأسلوبإدارةأزمتها التي تعاني منها في مجتمع محافظة الأنبار والتي يجب أن تتبع في إطار زمني محدد ومراحل واضحة تتسم بالديمومة وان تكون ذات بعد علاجي ووقائي وتنشئة اجتماعية وتحصين فكري وثقافي ووجداني للأجيال القادمة تتمثل من خلال الأتي :

المواجهة الاقتصادية: وهي احد الاستراتيجيات التي يجب العمل عليها من خلال استهداف الشبكات المالية التي يستخدمها الفاسدون للحصول على إمدادات مالية تزيد من مواردهم من خلال نفوذهم في بعض الدوائر الحكومية والتحكم بمقدراتهاتبعا لتكتيكات فاقمت من الأوضا ع الاقتصادية في المجتمع والتي يجب عليها وضع (الرشوة وغسيل الأموالوالإتاوات) نصب أعينها كجزء من تجفيف تلك الموارد المالية الخاصة بأولئك المتلاعبين بمقدرات المحافظة الاقتصادية, وان هذه المعالجة تتم من خلال تطبيق النقاط التالية :

1- تأسيس مجلس للأعمار والتنمية في محافظة الأنبار يكون موسعا ليضم ممثلين من مختلف المؤسسات والقطاعات يتولى مهام مواجهة أزمة شحة الموارد المالية ومتطلبات تعظيمها وتحسين إدارة اقتصاد المحافظة.

2- اعتماد سياسة مناسبة للإنفاق الاجتماعي تتكفل بتامين الخدمات الأساسية التي تضمن تقوية قدراتهم وتعمل على حمايتهم من الجهل والخوف والبطالةبالحد من الفوارق التنموية التي تزعزع الاستقرار المجتمعي في المحافظة .

3- إطلاقالفرص من قبلالهيئات الاستثمارية في المحافظة, التي تشجع في جذب الشركات الأجنبية والمحلية بمنح القروض لتنفيذ مشاريع تنموية تتلاءم مع الموارد الموجودة في المحافظة , تدعم كافة القطاعات من المشاريع الصغيرة والمتوسطة, وفق آلية تضمن تحسن الاقتصاد وتشغيل العمالة وزيادة الاستقرار .

4- إيجاد فرص عمل للعاطلين عن العمل في محافظة الأنبار , بما يعزز روح المشاركة لدى لديهمللتغلب على ضعف مؤهلاتهم الاقتصادية,من خلال استيعابالكثافة العاليةبالاستثمار العام لتغطية نفقاتهملمواكبة النمو السكاني , بما يضمن حماية المجتمع من الانحرافات السلبية.

5- تعويض المتضررين من العمليات الإرهابية والمتضررين من عمليات تحرير مدن المحافظة والبالغة مئات الآلاف من الملفات التي تحتاج إلى سياسات تمويل تتبناها الحكومة بدفع تلك التعويضات لمستحقيها من المواطنين المتضررين .

6- دمج منتسبي المؤسساتالأمنية من النظام السابق بالمجتمع من خلال توفير فرص عمل لهم والاستفادة من خبراتهم في الاستشارات الأمنية والعسكرية (الدرويش ، 2020 : 220) .

7- زرع روحالثقة والتعاون بين المواطنين والأجهزةالأمنية ودوائرها في شرعية التعامل , التي تعزز الوحدة الوطنيةوتضمن الاستقرار المجتمعي في محافظة الأنبار .

8- النهوض بطرق المواصلات التي تعد العصب الرئيسة للاستثمار(لنقل البضائع و نقل الركاب) من خلال إعادةاعتمار الطرق والجسور مع ربط أقضية المحافظة بسكك الحديد وتحويل المطارات العسكرية الموجودة في المحافظة إلى مطارات مدنية.

9- فتح المنافذ الحدودية في محافظة الأنباروتأهيلها وتخصيص الدرجات الوظيفية والأيادي العاملة فيها لأهلالأنبار خصوصا وان المحافظة تحتاج إلى موارد مالية كبيرة لأعمار البنى التحتية .

10- ضرورة التنسيق والاستفادة من الوحدة المشكلة في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتخصيص مبالغ للراغبين بتنفيذ المشاريع والأعمال من القطاع الخاص بضمانة دراسات الجدوى والحاجة الجدية لمخرجات المشروع بطريقة فعالة لتعافي الاقتصاد وتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية في المحافظة.

الاستنتاجات

1- تمتلك محافظة الأنبار كميات هائلة من الموارد الطبيعية والبشرية , غير مستغلة في علميات الإنتاج المختلفة على المستوى القطاعات العامة والخاصة

2- سوءالوضع الأمني في مرحلة مواجهة التطرف وسيطرة العصابات الإجراميةأوقف الاستثمارات في المحافظة الذيأثر سلبا على المشاريع الإنتاجية والبنى التحتية المملوكة للدولة فضلا عن الضغوطات والأعباء الإدارية التي تعيق الاستثمار .

3- تدني القدرة الإنتاجية والتنافسية في مختلف القطاعات الاقتصادية في محافظة الأنبار, مع محدودية استيعاب الطفرة الشبابية لعدم استغلال الموارد بالشكل المطلوب مما يدفع بمعدلات البطالة للزيادة بشكل كبير وحدوث خلل في الأمن المجتمعي في المحافظة .

التوصيات

1- ترسيخ ثقافة نبذ التطرف والخلافات في المجتمع الانباري , بما يؤدي إلى تحقيق الاعتدال المجتمعي في المحافظة ويسهم في احترام الوجدان الانباري الذي سوف يسهم بالاستقرار الاجتماعي.

2 –تنشيط الحركة الاقتصادية في المحافظة من خلال الدعم والتمويل الإضافي خارج الحصة التي تحددها الميزانية العامة للدولة والاعتماد على الموارد الداخلية والمنافذ الحدودية وعائدات البلديات من الإيجارات والضرائب في وجود فرص عمل للعاطلين لضمان انشغالهم بما يغنيهم عن الانحرافات الفكرية والتطرف وكما حصل في تجنيد بعضهم إبان الغزو الفكري والعسكري من قبل المتطرفين .

3 – ضمان حق مشاركة كافة مكونات المجتمع في الوظائف وإدارة المناصب والسلطة الذي ترتكز على العدل والإنصاف التي لا تتعارض مع القيم الأساسية للمجتمع.

4– ضرورة الأخذ بتطبيق ما جاء في استراتيجيات المعالجة الاقتصادية التي تعد مصدرا المشاركة الجماهيرية التي تجهض على كافة الظاهر السلبيةفي مجتمع محافظة الأنبار .

المصادر

1– احمد حسين بتال, ثائر شاكر, يونس هندي, ماثل كمل, إستراتيجية التنمية الاقتصادية في محافظة الأنبار , جامعة الأنبار , مركز الدراسات الاستراتيجية , سلسلة دراسات (7) ,2019.

2– جيمس بلاكورد, الموجز في النظرية الاقتصادية, ترجمة اشرف محمود, دار زهران للنشر, عمان , 2009 .

3– ثائر شاكر الهيتي, العوامل الاقتصادية المؤدية للإرهاب في العراق, جامعة الأنبار, مركز الدراسات الاستراتيجية,2020.

4– سعد علي الشهراني, العوامل الاقتصادية في الظاهرة الإرهابية , المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب, مجلد 30 , العدد 59 , بلا مكان , 2014.

5– نهى عارف الدرويش وآخرون ,العوامل المجتمعية المؤدية للإرهاب في العراق, جامعة الأنبار, مركز الدراسات الاستراتيجية,2020.

6– جمهورية العراق، وزارة التخطيط،والتعاون الإنمائي الجهاز المركزي للإحصاء، المجموع الإحصائية السنوية لعام 2021.

7– جمهورية العراق, وزارة الزراعة, مديرية زراعة الأنبار, شعبة الإحصاءات, بيانات غير منشورة , 2021.

8– جمهورية العراق , وزارة الري , مديرية الموارد المائية لمحافظة الأنبار, بيانات غير منشورة , 2018 .

9– جمهورية العراق, وزارة الصناعة والمعادن,هيأة المسح الجيولوجي, بيانات غير منشورة ,2018.

10– التقرير الطوعي للتنمية المستدامة في محافظة الأنبار لسنة 2020.

11- Ethan, B.S the political economy of terrorism A selective Over view of recent work, university 2008.

المعوقات الاقتصادية لعدم الاستقرار المجتمعيفي محافظة الأنبار

عزيزي المواطن الكريم

تحية طيبة ...

تهدف هذه الاستبانة إلى معرفة آرائكم عن المعوقات الاقتصادية التي أدتإلى عدم الاستقرار المجتمعيفي محافظة الأنبار، لذا نرجو الإجابة بدقة وموضوعية، للحصول على النتائج التي تساعدنا في تحقيق الاعتدال وبناء السلام في المحافظة .

راجين تعاونكم معنا في اختيار أكثرها تأثيرا ... مع التقدير

<u>بيانات البحث</u>

س1: البطالة ( ).

س2: البطالة ( ).

س3: البطالة ( ).

س4: البطالة ( ).

س5:الأزمات ( ).

جدول (1)

يمثل آراءالمواطنينحول تأثير المعوقات الاقتصادية على الاستقرار المجتمعي

ت	المعوقات	التأثير	%
1	**البطالة**	**81**	**%24**

2	الجهل	30	%9
3	الفساد	78	%23
4	الفقر	106	%31
5	الأزمات	46	%13
المجموع		341	%100